الفصل الثالث

شيوعى فى مكتب رئيس الوزراء !

تحت تأثير الإحساس بالجرح وانكسار القلب، كنت أجد نفسى مدفوعًا إلى الهروب إلى الأمام، وتحت ضغط الرغبة فى الابتعاد والعناد، اتخذت قرارين من أسوأ القرارات فى حياتى، أولهما كان الذهاب للعمل فى رئاسة مجلس الوزراء، والثانى كان الارتباط والزواج من فتاة هى نقيضى المباشر فى كل شىء (س).

وكأن القدر كان يمارس لعبة التحدى والعناد بدوره معى، ففى اليوم الذى قمت بالزيارة الأخيرة إلى الزميلات فى الهيئة، ودسست فيه خطابى المصحوب بطلب اللقاء لـ «أميمة»، توجهت إلى مكتب الزميلة «س» للتحية والسلام، ومعرفة أخبارها التى كانت ترويها لى بين الحين والآخر، وكانت فى صحبتها زميلتنا «نجلاء»، وهى امرأة على درجة عالية من الذكاء والمكر معًا، تجيد أحاديث الزواج وتلفيق علاقات الارتباط، فروت لى أنه قد تقدم إلى (س) شاب يعمل طبيبًا، فباركت هذه الأخبار الطيبة، بيد أن (س) قد حاولت منع نجلاء من رواية الموضوع، ثم ادعت أنها قد رفضت الارتباط بهذا الطبيب بعد أن جلست إليه وتعرفت على اهتماماته، وسألته لماذا تخيرت تخصص طب الأطفال؟ فجاءت إجابته مخيبة لآمالها، حيث ذكر أن هذا التخصص هو الأكثر ربحًا وكسبًا من الناحية المالية.

وكانت «س» تكاد تبكى وهى تروى قصة الصراع العائلى الدائر فى منزلها بين أفراد أسرتها حول قرارها بالرفض، بسبب هذه الإجابة، وحاولت أن تبدو لى شخصًا مثاليًّا يعادى فكرة المال، وأنها تتعرض للضغوط من أسرتها لسرعة الارتباط من أجل إتاحة الفرصة لشقيقتها الأصغر للزواج بمن تحب، حيث تنتظر شقيقتها ووالداها لحين زواج الأخت الأكبر.

أبديت إعجابًا بموقفها، وتمنيت لها التوفيق وانصرفت، ولم يكن فى بالى أبدًا أن هذا هو أشبه بخيوط العنكبوت الواهية حول الفريسة.

وجرى ما جرى مساء ذلك اليوم مع «أميمة»، وانتابنى إحساس بالغضب، بقدر رغبتى فى الانتقام.

وهكذا وجدت نفسى مدفوعًا، بأن أرفع سماعة الهاتف من مكتبى فى رئاسة مجلس الوزراء فى ذات الليلة، لأطلب من «س» التى لم أكن أتخيل مطلقًا أن تكون زوجة لى؛ أطلب منها الزواج منى.

إنها رواية سريالية، تتكرر فى المشاهد السينمائية الركيكة، وها أنا أكررها بحذافيرها.

وبدا أنها شديدة الترحيب بالعرض، وطالبتنى بالانتظار عدة أيام حتى تعرض الأمر على أسرتها. وبمجرد أن وضعت سماعة الهاتف، بدأت أسأل نفسى: ما هذا الذى أفعله؟ إلى أى طريق أسير؟

وتمنيت لحظتها، أن يأتى الجواب بالرفض حتى أخرج مما أوقعت نفسى فيه. وقد ارتحت قليلًا، حينما تلقيت اتصالًا منها بعد يومين، لتخبرنى بأن أسرتها ترفض هذا الارتباط، وكان منطق والدها وأمها ـ وأعترف أنهم كانوا على حق ـ كيف له أن يطلبك للزواج الآن وقد سبق وأحب زميلتك «أميمة» وطلبها للزواج؟.

والمدهش، والمثير للشك، أن اتصال «س» فى مكتبى قد تم من هاتف المنزل الخاص بأسرة «أميمة»، وكررت الموضوع وهى تبكى، حتى أجبرت «أميمة» على تناول سماعة الهاتف، ومحادثتى، بأن من الضرورى، أن أقف بجانب (س) وأدعم موقفها أمام أسرتها.

وأسقط فى يدى، فها هى «أميمة» قد عرفت بالأمر، ولا أظن أن (س) قد قامت بهذا الأمر بمحض الصدفة، بل إنها تعمدت أن تقوم بهذا الاتصال من منزل «أميمة»، وأن تبكى أمامها، وكأنها ترغب بشدة فى هذا الارتباط كجزء من خطة محبوكة رسمتها وخططت لها منذ البداية، وبالطبع لم أكن حتى هذا الوقت، أعلم أن هذا هو إحدى

مهارات الفتاة (س)، والذى أدى بعد أقل من خمس سنوات من الزواج إلى تطليقها والتخلص من هذا الخطأ الهائل الذى أوقعت نفسى فيه، وبعد أن حدث ما لا يمكن تصوره من هذه الفتاة ومن أسرتها معى.

تسلمت العمل فى مكتب رئيس الوزراء (د. فؤاد محيى الدين) فى الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر عام ١٩٨٢، وكان الرجل يتميز بسمتين غريبتين، فمن ناحية كان عشقه للعمل ـ والسلطة ـ يدفعانه إلى العمل المتواصل لأكثر من ثمانى عشرة ساعة يوميًّا، يطالع خلالها كل المواقف والمكاتبات الواردة من الوزارات، ومن مصادر المعلومات المختلفة ومنها بالطبع أجهزة الأمن الداخلى، وأحيانًا أجهزة الأمن القومى.

صحيح أن النشاط الرئيسى لهاتين المؤسستين الأمنيتين كانتا لدى رئيس الجمهورية وحده، لكن بعض المعلومات والاحتياجات كانت تمر عبر رئيس الوزراء للموافقة عليها كإجراءات الصرف المالى وغيرها.

أما السمة الثانية التى يتميز بها «د. فؤاد محيى الدين» فكانت سوء خط يديه، والتى كانت تدفع بنا ـ نحن طاقم مكتبه ـ أن نعقد ما يشبه اجتماعًا من أجل فك طلاسم ورموز خط تأشيرته وتوجيهاته من أجل إبلاغها للمسئولين والوزراء، فى جميع المواقع الحكومية، وتصوروا لو جرى خطأ فى تفسير كلمة من كلمات رئيس وزراء مصر، وإبلاغ الوزير أو المسئول بموقف خاطئ.

وكان نظام العمل فى مكتب الرجل يقضى، بأن ينقسم أعضاء الفريق الذى لم يكن يزيد فى مجموعتنا عن خمسة أفراد ـ حيث كانت هناك مجموعات أخرى متخصصة فى مسائل متنوعة ـ فنصفنا كان يستمر فى العمل من الساعة الثامنة والنصف صباحًا حتى الثانية ظهرًا، ثم ينصرف ويعود إلى العمل فى الساعة السادسة مساءً ليستمر حتى الثالثة أو الرابعة فجرًا، بينما يبقى النصف الآخر من الثامنة والنصف صباحًا حتى الخامسة بعد الظهر، بعد أن يطمئن إلى انصراف رئيس الوزراء إلى منزله لأخذ قسط من الراحة

والعودة فى السابعة مساءً ليستمر حتى فجر اليوم التالى، ومن خلال هذا التناوب كان يجرى العمل المرهق، وكان المقابل المادى الذى نحصل عليه وقتها لا يزيد عن اثنى عشر جنيهًا تحت بند مصروفات سرية، أما مدير مكتب رئيس الوزراء السيد «مهدى هميسة» فقد كان يتقاضى مقابل هذا العمل اليومى الشاق تسعة وأربعين جنيهًا.

وبعد أقل من شهرين على وجودى فى هذا المكتب، والعمل المضنى الشاق، أدركت أن هذا النظام لا يتناسب مع ظروفى الدراسية من ناحية ـ حيث كنت منتظمًا فى السنة التمهيدية للماجستير بكلية الاقتصاد ـ ولا طموحى المهنى من ناحية أخرى.

صحيح أننى كنت أستطيع الاطلاع على بعض أدق الأسرار، ومعرفة اتجاهات العمل فى كل تلك الوزارات التنفيذية تقريبًا، وذلك من خلال تدريبى على إعداد الملخصات الوافية التى لا ينبغى أن تتجاوز عدة أسطر للعرض على رئيس الوزراء، بيد أن عملية التلخيص تلك لم تكن تناسب أبدًا طموحى كباحث اقتصادى بدأت دراساته وأبحاثه تنشر فى بعض الدوريات العلمية المرموقة ـ مثل مجلة شئون عربية ـ ولاقت بعض الترحيب والتقدير من كثير من أساتذتى والمتخصصين كافة فى علم الاقتصاد.

وبرغم أن ميولى الشيوعية ـ من منظور الأمن ـ كانت لا تزال قائمة، فإن انقطاع صلتى بالعمل التنظيمى منذ عام ١٩٨١، كان عاملًا إضافيًّا فى رفض الاستمرار فى هذا العمل بكل مشاقه ومصاعبه، خاصه وأن مقابله المالى لم يكن يزيد عما ذكرت، وبرغم أن هذا المقابل وكل المخصصات المالية لمجلس الوزراء والعاملين فيه قد قفزت لعشرة أضعاف فى السنوات اللاحقة، كما لم تشهد أروقة رئاسة الوزراء رئيسًا يعمل طوال هذه الساعات الطوال، بل إن رئيس الوزراء الذى أعقب الدكتور فؤاد محيى الدين، لم يكن يعمل سوى ساعات العمل الرسمية مثله مثل جميع الموظفين بالدولة، بل إن العاملين فى رئاسة مجلس الوزراء كانوا يتندرون على (د. مصطفى خليل) الذى

كان يحضر فى الساعة العاشرة صباحًا وينصرف فى الساعة الثانية ظهرًا، دون أن يعود إلى مكتبه مرة أخرى فى المساء.

والمدهش فى سلوكى ـ الذى أستطيع أن أصفه الآن ـ بأنه طفولى، أننى كنت أنصرف من العمل فى مكتب رئيس الوزراء المصرى، لأشارك فى مؤتمرات نظمها «حزب التجمع» حول مستقبل اليسار والحركة الشيوعية المصرية، وأقف لأتحدث فى الميكروفونات ـ المسجلة بالصوت والصورة بالطبع ـ عن مستقبل اليسار الشيوعى، ورؤيتى نحو إصلاح أحوال الحركة الشيوعية المصرية.

ومن بعدها لاحظت زيادة حركة غير مرئية، وأحيانًا مرئية لرقابة لصيقة لشخصى داخل ديوان عام رئاسة الوزراء، يتولاها مباشرة مدير أمن مجلس الوزراء (وكان برتبة العميد)، فكانت حركته وتردده على محيط المكان الذى أتواجد فيه كثيرة وملحوظة، يتفحص بعينيه مكانى وتحركاتى.

لذا، فقد تقدمت بطلب إلى السيد «مهدى هميسة» مدير مكتب رئيس الوزراء ـ طالبًا منه نقلى إلى إدارة المعلومات والميكروفيلم، التابعة للأمانة العامة للمجلس، والبعيدة بعض الشىء عن مشقة عمل مكتب رئيس الوزراء. وبرغم موافقة الرجل بعد تردد، فقد ظن رجال الأمن أن هذا الموقع الجديد يتيح لى التعرف بتأنى أكثر وقراءة محاضر اجتماعات اللجان الوزارية، مثل لجنة الإنتاج، أو لجنة الخدمات وغيرها من اللجان، وكان هذا صحيحًا تمامًا.

فقد كانت اجتماعات هذه اللجان أكثر ثراءً بالمعلومات من غيرها، وعرفت منها أسرار تلك الضجة التى قادها عدد من المثقفين المصريين فى مطلع عام ١٩٨٣ حول البحوث المشتركة والممولة من جهات أجنبية، فى مجلة «الأهرام الاقتصادى»، فعرفت عدد هذه البحوث الضبط، ومصادر التمويل وغيرها من القضايا والمعلومات السرية.

وقد ساعدتنى تلك المعلومات التى تحصلت عليها خلال تلك الفترة القصيرة التى أمضيتها فى هذا المكان، قبل إن يجرى إصدار قرار بنقلى من رئاسة مجلس الوزراء، ولم أكن قد أمضيت فيه أكثر من ثلاثة أشهر.

وفى الأسبوع الأول من شهر يناير، ولم أكن قد أمضيت فى عملى فى مكتب رئيس الوزراء، سوى أقل من شهر، تسلمت الخطاب الثالث والأخير بعلم الوصول، من الجهاز المركزى للمحاسبات يخطرنى فيه بأنه وإلحاقًا بكتابيه السابقين بشأن تعيينى بالجهاز، ونظرًا لأننى لم أحضر لأستلم العمل، فإنه سيتم العدول عن هذا التعيين فى حال عدم حضورى لمقر الجهاز بمدينة نصر لاستلام العمل خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تسلمى لهذا الخطاب. (وثيقة رقم ٨).

وقد دفعنى ذلك إلى التوجه فى صباح اليوم التالى إلى الإدارة العامة لشئون العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات، وقبل إن أدخل على مدير شئون الأفراد تجولت داخل مبنى الجهاز الضخم ذى الأربعة طوابق، والمعد لزيادتها إلى عشرة، فهالنى المنظر، فالطرقات تزدحم بالأوراق ودولايب الحفظ المعدنية (الشانونات)، والنظافة فى حال سيئة للغاية، وحمامات المياه أشبه بدورات المياه العمومية، من حيث القذارة وسوء الخدمة، وهناك ضوضاء لا يمكن تصورها، وكأننا فى محطة مصر للقطارات، مما خلق انطباعًا سلبيًّا وشديد السوء بداخلى، خاصة إذا قارنته بالمكان الذى أعمل به حاليًّا (مكتب رئيس الوزراء) حيث النظافة والسجاد الأحمر، والخدمات الجيدة.

نعم .. كنت أجد نفسى داخل أسوأ المبانى الحكومية على الإطلاق، فالأوراق متناثرة، والملفات السرية التى تتضمن نتائج عمليات التفتيش المالى والإدارى لشركات القطاع العام والمصالح الحكومية المختلفة، متروكة لكل من يرغب فى العبث بها .لقد كان منظرًا بائسًا وحزينًا، دفعنى دفعًا إلى رفض وجودى فى هذا المكان، ولم تكن عملية

المقارنة بين وجودى فى مقر رئاسة مجلس الوزراء وهذا المكان الموحش لصالح هذا الأخير على الإطلاق.

ثم ذهبت إلى مدير عام شئون العاملين، لكى أتعرف أكثر على الجوانب المالية للوظيفة الجديدة، فإذا به بعد القيام بالحساب اللازم يخبرنى، بأن الزيادة التى سوف أتحصل عليها من وجودى فى الجهاز لن تزيد على سبعة جنيهات، مما أحصل عليه حاليًّا فى رئاسة مجلس الوزراء.

وبالمقابل فعلىَّ تحمل مشقة المسافة اليومية من منزلى ـ فى شبرا الخيمة ـ إلى مدينة نصر، ودون أن أتمكن من الاشتراك فى سيارات نقل العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات التى كانت قليلة العدد حتى ذلك التاريخ، وقبل إن يحدث (الدكتور عاطف صدقى) نائب رئيس الوزراء والرئيس الجديد للجهاز المركزى للمحاسبات تلك النقلة الهائلة ماليًّا وأدبيًّا للجهاز والعاملين فيه بعد أشهر قليلة من زيارتى تلك حيث زادت على عشرة أضعاف ما كانوا يحصلون عليه قبل ذلك بعدة شهور.

لم أتردد لحظة واحدة فى الوصول إلى قرار بالبقاء فى رئاسة مجلس الوزراء، والتضحية بتلك الجنيهات السبعة شهريًّا، وكان هذا أيضًا من سوء الحظ الذى صادفنى فى حياتى، حتى بعد أن أصدر وزير شئون مجلس الوزراء (المستشار عادل عبد الباقى) قرارًا بنقلى من رئاسة مجلس الوزراء بعد أقل من شهرين على تلك الزيارة، لم أنتبه إلى إمكانية تسلم العمل فى الجهاز المركزى للمحاسبات خلال السنة نفسها التى جرت فيها الاختبارات وأعلنت فيها نتيجة المرشحين لوظائفه، والغريب أيضًا، أننى قد حاولت ذلك، ولكن بعد مرور ثلاث سنوات على إلحاحهم علىَّ بتسلم العمل.

ولو كان قد تحقق ذلك لتغير مسار حياتى كلها، المهنية والعاطفية والوظيفية.

مكنتنى فترة وجودى القصيرة فى مكتب رئيس الوزراء المصرى، فى مرحلة من أدق مراحل التاريخ السياسى المصرى الحديث (حيث اغتيل رئيس الجمهورية منذ عدة شهور، وسيادة مناخ من الإرباك والريبة، واعتصام الجميع وراء المؤسسة العسكرية باعتبارها الحافظ لكيان الدولة) من التعرف بدقة أكثر على وسائل العمل الحكومى فى قمة جهازه الأعلى، ومن ثم الاطلاع على خطوط الاتصالات الخفية بين رؤساء بعض الأحزاب السياسية المعارضة وبين النظام والحكم، من أجل التنسيق فى المواقف وتخفيض السقف السياسى لتحركها وفقًا لمتطلبات واحتياجات الحكم والرجل القابع على كرسى الرئاسة فى البلاد، بعيدًا عن الشعارات الزاعقة والألفاظ الرنانة.

كما رأيت عن قرب وسائل التملق وأساليبه التى مارسها كبار الموظفين مع بعضهم البعض من وراء الظهر للحصول على رضاء رئيس الوزراء، ومن أجل اقتناص مركز وظيفى أو وزارى هنا أو هناك.

ولكنها فترة علمتنى أيضًا، معنى الكبرياء الذاتى، والعمق الفلسفى لمقولة سيدنا على بن أبى طالب (رضى الله عنه) حينما قال «الغنى فى الاستغناء»، فحددت منذ تلك اللحظة مسارى ومستقبلى بعيدًا عن الصراعات الوظيفية من أجل تحقيق الكسب الشخصى، وأن تكون الكتابة والبحث العلمى هما طريقى وغايتى.

ثلاثة شهور أو أكثر قليلًا، هى كل ما قضيته فى هذا القصر المنيف (قصر الأميرة شويكار)، عرفت فيه الكثير، وحددت فيه مصيرى ومستقبلى.

وفجأة وجدت نفسى مطرودًا بقرار من وزير شئون مجلس الوزراء فى فبراير عام ١٩٨٣، عائدًا مرة أخرى إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، حيث مهبط أحزانى العاطفية، ومنبع أول شعور بانكسار القلب ولوعة الفؤاد.

□ □ □